وثائق الدوري السعودي تكشف تضخماً إدارياً وخسائر ضخمة



إلى جانب تأسيس شركة تجارية أنفقت أكثر من 108 ملايين ريال خلال عام واحد قبل تصفيتها بخسائر تجاوزت 92 مليون ريال، في وقائع تطرح تساؤلات جدية حول كفاءة الإدارة المالية والرقابة على المؤسسات الرياضية التي تحظى بدعم واسع ضمن مشروعات التحول الرياضي في المملكة.

وأظهرت الوثائق التي استعرضها برنامج «في المرمى» التابع لرابطة الدوري السعودي للمحترفين، ونوقشت خلال اجتماع الجمعية العمومية مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد توقف دام عامين، ارتفاعاً حاداً في تكاليف الإدارة والرواتب والمصروفات المهنية، بما يكشف فجوة بين الخطاب المعلن عن تطوير القطاع الرياضي وبين النتائج المالية التي تعكسها الحسابات.

وتبرز رواتب كبار الموظفين باعتبارها أحد أكثر بنود الإنفاق إثارة للتساؤلات، إذ ارتفعت الأجور والمرتبات المخصصة لهذه الفئة من نحو 1.2 مليون ريال عام 2022 إلى أكثر من أربعة ملايين ريال في 2023، قبل أن تقفز إلى ما يزيد على 16.5 مليون ريال في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2024.

وجاءت هذه الزيادة بالتزامن مع ارتفاع عدد كبار الموظفين من ثلاثة إلى سبعة فقط، ما يعني أن الرابطة أنفقت أكثر من 16 مليون ريال سنوياً على مجموعة محدودة من القيادات الإدارية.

وتضع هذه الأرقام إدارة الرابطة أمام أسئلة بشأن مبررات الزيادة الكبيرة، ومدى ارتباطها بتحسن الأداء والنتائج، والمعايير التي حددت مستويات الأجور والمكافآت في مؤسسة يفترض أن تركز مواردها على تطوير المسابقة والأندية والبنية التشغيلية للدوري.

ولم تتوقف مظاهر ارتفاع الإنفاق عند الرواتب، بل امتدت إلى السفر والسياحة، إذ تجاوزت مصروفات موظفي الرابطة في هذا البند 5.5 مليون ريال خلال عام 2024، بزيادة مليوني ريال عن العام السابق. وفي المقابل، لم تتجاوز المصروفات المباشرة الخاصة بالدوري نفسه نحو 7.5 مليون ريال في العام ذاته.

ويثير هذا التفاوت تساؤلات حول أولويات الصرف داخل الرابطة، خصوصاً أن مصروفات السفر والسياحة اقتربت من ثلاثة أرباع المبلغ المخصص لمصاريف البطولة.

وتكشف قضية شركة «بيت الدوري التجارية» عن جانب آخر من التساؤلات المتعلقة بإدارة الموارد. فقد أنشأت الرابطة الشركة في يوليو/تموز 2023، بملكية شخص واحد، للعمل في مجالات البرمجيات والإعلام والأنشطة التجارية، لكنها أنفقت خلال عام واحد أكثر من 108 ملايين ريال، قبل أن تتجه إلى تصفيتها اختيارياً بعد 13 شهراً فقط.

وجاء قرار التصفية بعدما تجاوزت خسائر الشركة 92 مليون ريال، وفق الأرقام الواردة في الوثائق، فيما بررت الرابطة الخطوة بانتفاء الحاجة إلى استمرار الشركة.

وتثير هذه الواقعة أسئلة مباشرة حول الجدوى الاقتصادية من تأسيس الشركة، ودراسة المشروع قبل إطلاقه، وآليات الرقابة على مصروفاته، والجهات التي وافقت على خططه المالية. كما تضع مبرر «انتفاء الحاجة» تحت دائرة المساءلة، إذ يصعب تجاهل حجم الأموال التي أُنفقت خلال فترة قصيرة قبل اتخاذ قرار إنهاء النشاط وتحمل خسائر بهذا الحجم.

ولا تتعلق المسألة بمجرد فشل مشروع تجاري، فالمؤسسات التي تدير موارد عامة أو تحظى بدعم مالي واسع مطالبة بتقديم تفسير واضح لكيفية اتخاذ قرارات الاستثمار والتأسيس والتصفية، وتحديد المسؤولية الإدارية عن النتائج، بدلاً من الاكتفاء بإعلان انتهاء الحاجة إلى المشروع.

وسجل بند التحول الاستراتيجي والأتعاب المهنية والاستشارية إنفاقاً تجاوز 45 مليون ريال خلال عامين، بواقع نحو 25 مليون ريال في 2023 وقرابة 20 مليون ريال في 2024. وتطرح هذه المصروفات تساؤلات حول طبيعة الخدمات المقدمة، والجهات الاستشارية المستفيدة، والنتائج العملية التي تحققت مقابل هذه المبالغ.

وتزداد أهمية هذه الأسئلة عند مقارنة الإنفاق بالنتائج المالية النهائية للرابطة. فعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات خلال عام 2024 إلى نحو 250 مليون ريال، بزيادة تقارب 80 مليون ريال عن العام السابق، تراجعت الأرباح الصافية إلى مليون ريال فقط، بعدما كانت تقارب 80 مليون ريال في العام السابق.

ويعكس هذا التراجع اتساع الفجوة بين نمو الإيرادات والقدرة على ضبط المصروفات، ويطرح تساؤلات بشأن كفاءة الإدارة في تحويل الموارد المتزايدة إلى نتائج مالية مستدامة، بدلاً من استنزافها في تكاليف إدارية واستشارية ومشروعات لم تحقق، وفق الأرقام المعروضة، عائداً يتناسب مع حجم الإنفاق.

ولم تمر هذه الملفات دون اعتراضات داخل الجمعية العمومية، إذ شهدت المناقشات اعتراض نادي الهلال، فيما امتنع نادي الفيحاء عن التصويت. كما لم تُعتمد ميزانيتا عامي 2025 و2026 بسبب عدم انتهاء أعمال التدقيق الخارجي.

وتكشف هذه التطورات أن التساؤلات بشأن الإدارة المالية امتدت إلى داخل المؤسسات والأندية المعنية بالدوري، بما يعزز الحاجة إلى مراجعة آليات الرقابة والحوكمة والإفصاح المالي.

وتضع هذه الوقائع الجهات المشرفة على القطاع الرياضي السعودي أمام اختبار الشفافية والمساءلة. فمشروعات التحول الرياضي لا يمكن تقييمها بحجم الإنفاق أو التوسع الإعلامي وحدهما، بل بمدى كفاءة إدارة الأموال وتحقيق نتائج قابلة للقياس، وحماية الموارد من القرارات غير المدروسة.

وفي ظل الأرقام التي تكشف رواتب بملايين الريالات، ومصروفات سفر مرتفعة، وشركة صُفيت بعد تكبد خسائر تجاوزت 92 مليوناً، وإنفاق استشاري تجاوز 45 مليون ريال، يصبح من الضروري تقديم إجابات واضحة عن المسؤوليات الإدارية والمالية، ومصير الأموال التي أُنفقت، والنتائج التي تحققت مقابلها.

فالمشكلة لا تتعلق فقط بتراجع أرباح رابطة الدوري، بل بمدى قدرة منظومة الإشراف الرياضي في السعودية على فرض رقابة حقيقية على الإنفاق، وضمان ألا تتحول مشروعات التطوير إلى أبواب مفتوحة للتوسع الإداري والاستشاري من دون مساءلة كافية. وتبقى الشفافية في نشر الحسابات والتعاقدات وقرارات التصفية شرطاً أساسياً لاستعادة الثقة في إدارة هذا القطاع.